المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

الأربعاء، 19 آب/أغسطس 2020 – الخميس، 20 آب/أغسطس 2020

لمحة

اجتماع افتراضي 2020، فيينا 2021

المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

برلمانات من أجل السلام، والشعوب، وكوكب الأرض #5WCSP

19-20 آب/أغسطس

قم بتحميل الصورة الجماعية
https://www.ipu.org/file/9570/download

اقرأ الإعلان (الملحق رقم 1)

شاهد التسجيلات https://ipu-portal.world-television.com/

تعرف على الرؤساء عبر الفيديو ضمن "المقاطع الصوتية للرؤساء"
https://www.youtube.com/playlist?list=PLLwJpE_EfvM6EnuP1Fiab8nZ7TdmD39rG

سيُبنى المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات على نتائج الدورات السابقة (راجع أدناه) ليزيد من تعزيز البعد البرلماني للحوكمة العالمية. وقد تم تنظيمه بالتعاون الوثيق مع برلمان النمسا والأمم المتحدة، تحت الموضوع العام: *القيادة البرلمانية من أجل تعددية أكثر فعالية، تحقق السلام والتنمية المستدامة للشعوب ولكوكب الأرض.*

وتجري التحضيرات لمؤتمر الرؤساء بتوجيه من اللجنة التحضيرية، التي تترأسها رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، والتي تتألف من قادة برلمانيين، ممثلين عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ومكتب النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وممثل رفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة. لقد انعقدت اللجنة التحضيرية الأولى للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في جنيف من 08 إلى 09 شباط/فبراير 2019.

الخلفية

انعقد المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات الوطنية في آب/أغسطس 2000 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، قبل بضعة أيام من القمة الألفية لرؤساء الدول والحكومات. تم تنظيم المؤتمر بالدعم الكامل من الأمم المتحدة، ولقد اختُتم بإعلان تحت عنوان الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في بداية الألفية الثالثة. مع هذا الإعلان، ألزم رؤساء برلمانات العالم أنفسهم ومؤسساتهم بتوحيد جهودهم مع الأمم المتحدة للمساعدة في معالجة التحديات الهائلة التي تواجه المجتمع العالمي. يعتبر التزام الدول الأعضاء بتعاون أكبر مع عالم البرلمانات جزءاً لا يتجزأ من الإعلان الختامي لقمة العام 2000، المعروف بإعلان الألفية. يدعو هذا الإعلان، الأمم المتحدة إلى العمل مع البرلمانات الوطنية، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، ضمن جملة أمور، في السعي لتحقيق السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والقانون الدولي وحقوق الإنسان، والديمقراطية ، والمسائل الجندرية.

وانعقدت مؤتمرات عالمية متتالية كل خمس سنوات بالتعاون مع الأمم المتحدة:

- المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات (مقر الأمم المتحدة في نيويورك، 07-09 أيلول/سبتمبر 2005) – راجع الإعلان الختامي حول *سد فجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية : دور أقوى للبرلمان*
- المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات (مكتب الأمم المتحدة في جنيف، 19-21 تموز/يوليو 2010) – راجع الوثيقة الختامية حول *البرلمانات في عالم الأزمات: حماية المساءلة الديمقراطية العالمية للمصلحة العامة*

- المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات (مقر الأمم المتحدة في نيويورك، 31 آب/أغسطس- 01 أيلول/سبتمبر 2015) – راجع الوثيقة الختامية حول *تسخير الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة في العالم وبناء العالم الذي يصبو إليه البشر*

الوثائق باللغة الإسبانية: http://www.secretariagrulacuip.org/web/conferencia-de-presidentes-de-parlamento/155-quinta-conferencia-mundial-de-presidentes-de-parlamento (إن الترجمة هي مسؤولية الأمانة العامة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)

المرفق رقم 1

لنشكل مستقبلنا معاً

المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

اجتماع إلكتروني، في 19و20 آب/أغسطس 2020

مؤتمر بالحضور الشخصي، 2021 في فيينا

إعلان

حول القيادة البرلمانية من أجل تعددية أكثر فعالية، تحقق السلام والتنمية المستدامة للشعوب ولكوكب الأرض

إعلان تم اعتماده بالإجماع من قبل رؤساء البرلمانات ورئيسة الاتحاد البرلماني الدولي*

(1) نحن، رؤساء البرلمانات، نقف مع زملائنا البرلمانيين والمواطنين في لحظة حاسمة من تاريخ العالم. إن وباء كورونا "كوفيد-19" هو حالة طوارئ صحية ذات أبعاد عالمية غير مسبوقة، تؤثر على جميع أنواع الشعوب والمجتمعات والاقتصادات. إن وباء كورونا ليس له حدود: إنها أزمة غير مسبوقة، ونشعر بتداعياتها على كافة الأصعدة. لقد تطور الوباء ليصبح أحد أكبر التحديات التي نواجهها كمجتمع الأمم منذ الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية. لقد اتخذت جميع البلدان في أنحاء العالم قرارات استثنائية، بما في ذلك حالات طوارئ وتسكير حدود والإقفال التام بمحاولة لوقف انتشار الفيروس. ما بدأ كحالة طوارئ صحية تطور بسرعة ليصبح أزمة اقتصادية مع عدد هائل من الموظفين الذين

* عدد محدود من الوفود أبدت تحفظها عن الإعلان (راجع الصفحة 8 للمزيد من التفاصيل)

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

خسروا وظائفهم والاقتصاد العالمي الذي ينكمش إلى مستويات قياسية. تواجه جميع الدول تحديات كبيرة في تأمين صحة مواطنيها ورفاههم. هذا يعني أن العبء على الدول النامية هائلاً.

(2) تؤكد هذه الأزمة الصحية العالمية الطبيعة المترابطة لعالمنا اليوم والحاجة إلى تعددية أكثر فعالية ليس فقط ليخرج العالم من هذه الأزمة، ولكن أيضاً لتحويله إلى عالم أفضل. هناك حاجة إلى التعاون الدولي والعمل المتعدد الأطراف الآن أكثر من أي وقت مضى. نحن نؤكد على أن التحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية. من هذا المنظور وحده، وخاصة لكوننا نعمل على التغلب على الأزمة الحالية، أصبح لتعزيز تعددية الأطراف والتضامن الدولي أهمية أكثر من أي وقت مضى.

(3) نغتنم هذه الفرصة لنؤكد، بأشد العبارات، إيماننا بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ودعمها. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى ويجب أن تظل حجر الزاوية في العمل العالمي القوي والفعال. ينبغي أن تكون البرلمانات القدوة في الدفاع عن التعددية، ونظام دولي قائم على القواعد، وأن تدافع بقوة عن النظام الدولي القائم حول الأمم المتحدة. نحث المجتمع الدولي على الاستفادة بحكمة من الفرصة الفريدة التي تتيحها الذكرى الـ75 للأمم المتحدة للتفكير في أفضل السبل لإصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة بالكامل.

(4) نحن أمام مفترق طرق. وستكون أزمة فيروس كورونا بمثابة نقطة تحول في التنمية البشرية. لدينا فرصة العمر للتفكير في الطريقة التي نريد أن نعيش بها كمجتمعات واتخاذ إجراء تصحيحي لتشكيل مجتمع عالمي بمستقبل مشترك للبشرية؛ لبناء عالم يحترم بيئتنا والذي يهدف إلى زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم كأساس لمجتمعات مسالمة ومزدهرة ومرنة؛ وضمان احترام حقوق الجميع. بينما يتعامل العالم مع المهمة الشاقة للتعافي من الأزمة، نحث الجميع على العمل معًا لبناء مجتمعات أكثر مرونة وأكثر شمولًا واستدامة ورعاية.

(5) تقدم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ17 الخاصة بها مخططًا مشتركًا لتحقيق التنمية العالمية من خلال التعاون الدولي. علينا أن نسعى جاهدين لتعميق الشراكات وتقوية البنية لإنجاح هذه الخطة. نحن ندرك أن التعاون بين الشمال والجنوب هو وسيلة مهمة لتحقيق هذا الطموح، وأن التعاون بين بلدان الجنوب هو مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه. بالإضافة إلى ذلك، سنستمر بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب

والتعاون الثلاثي. ونعيد تأكيد التزامات خطة العام 2030. لقد كشفت الأزمة الحالية عن هشاشة مجتمعاتنا وأظهرت، إذا لزم الأمر، ضرورة القضاء على الفقر. مع حلول العام 2020، الذي يصادف بداية عقد عمل أهداف التنمية المستدامة، فإننا ندعو البلدان في كل مكان إلى اتخاذ خطوات جريئة وتحويلية لتحويل جدول الأعمال هذا إلى حقيقة. نتعهد بمضاعفة جهودنا للمساعدة في تنفيذها بشكل كامل وفعال من خلال العمل في برلماناتنا.

(6) لمواجهة الوباء، علينا التأكد من أنه يتم استخدام الخبرات الطبية والحاجيات الأساسية حيثما تكون الحاجة إليها أكبر، وأنه يتم اتخاذ إجراءات قوية في هذه المجالات الأساسية كوقاية وتشخيص وفحص وعلاج ومتابعة. يجب مضاعفة الجهود لمشاركة المعلومات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، والسعي إلى التعاون الدولي في وسائل إجراء الفحوصات والعلاج السريري واللقاحات والأبحاث والتطورات الطبية. ندعو إلى دعم أكبر للبلدان النامية التي لديها أنظمة صحة عامة والتي تواجه المزيد من التحديات في اتخاذ التدابير المالية والطبية اللازمة لمواجهة فيروس كورونا: يجب أن تكون مساعدتها في بناء القدرات أولية. نقر وندعم الدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية في طليعة مواجهة فيروس كورونا وبشكل عام للحوكمة العالمية في التأهب لحالة الطوارئ الصحية والأمن الصحي. في السياق نفسه، نرحب بقرار التصدي لفيروس كورونا المعتمد من قبل جمعية الصحة العالمية الـ73.

(7) بينما نتناول العواقب الاقتصادية للوباء، فإن الأولوية العاجلة هي منع الاقتصاد العالمي من الانزلاق أكثر نحو الركود. نحن بحاجة إلى تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي الدولية والحفاظ على الأسواق المالية العالمية، مع حماية الوظائف والرواتب، والتأكد من عمل جميع قطاعات الاقتصاد. على المدى المتوسط والطويل، يجب جعل الاقتصاد يعمل للجميع للتغلب على التفاوت المتزايد، ومكافحة تغير المناخ وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والعدالة الاجتماعية. يجب أن نعمل من أجل الانتعاش الأخضر وإعادة التفكير في نماذجنا الاقتصادية الوطنية والعالمية للعمل ضمن حدود كوكبية محدودة وتحقيق رفاهية الإنسان على أنه أكثر من مجرد استهلاك مادي. ويلزم النظر إلى جميع أجزاء الاقتصاد من هذه المنظورات، بما في ذلك الصناعات الاستخراجية وصيد الأسماك والزراعة وقطاعات التصنيع والخدمات. نحن ندرك أنه في حين أن النساء والشباب هم الأكثر تعرضًا للانكماش الاقتصادي، فإنهم يحملون أيضًا مفتاح التجديد الاقتصادي في المستقبل. نلتزم بتعزيز تدابير محددة لضمان تمكينهم الاقتصادي واندماجهم الكامل في اقتصاداتنا. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي بذل الجهود لتعزيز دور الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية في صنع القرار العالمي، وإيجاد حلول مستدامة للبلدان المثقلة بالديون. نحن ندعم التعاون المتكافئ والتنمية المشتركة من خلال المبادرات الاقتصادية العالمية

والإقليمية. نلتزم بنظام تجاري متعدد الأطراف يجب تعزيزه وتركيزه على منظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق، نعترف أيضًا بأهمية تعزيز بيئة عادلة ومنصفة وغير تمييزية للشركات الأجنبية.

(8) نشدد على أن معالجة تغير المناخ بطريقة مجدية ليست ملحة فحسب، بل إنه أمراً ممكناً أيضًا. إن تدابير تقييد وباء كورونا "كوفيد-19" التي تفرضها معظم البلدان لديها جانباً مشرقاً: وهو أن استخدام طاقة أقل اعتماداً للوقود الأحفوري يؤدي إلى خفض كبير في انبعاثات الكربون العالمية. يجب أن يشكل الطريق نحو تخفيض الكربون جزءًا مهمًا من استراتيجيتنا المستقبلية من أجل بناء مجتمعات أكثر مرونة، من خلال الانتقال إلى اقتصاد محايد مناخيًا، وحماية التنوع البيولوجي وتحويل صناعة الأغذية الزراعية. هذا لديه القدرة على توفير الوظائف والنمو بسرعة وتحسين طريقة حياة جميع المواطنين في كل مكان. وينبغي أن يكون هدفنا أيضاً هو تمكين الحصول بشكل كاف على مياه الشرب المأمونة. ولذلك، نؤكد من جديد الأهمية الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، ونحث جميع القادة على المضي قدماً في التنفيذ من دون تردد، بما في ذلك من خلال استراتيجيات التخفيف والتكيف المناسبة.

(9) اليوم، يعتبر السلام أمر حاسم لتأمين التعاون الدولي والمساعدة الإنسانية وتقليل الدمار الاقتصادي للوباء في جميع أنحاء العالم. ويجب ألا يحيل الوباء السلام والأمن الدولي إلى شواغل ثانوية. لذلك نحث جميع الأطراف المتحاربة على وقف الأعمال العدائية والامتثال التام للقانون الدولي والقانون الإنساني ومبادئ التعايش السلمي وفتح نافذة ثمينة للدبلوماسية تحت قيادة الأمم المتحدة. ونطالب بـ "الاستجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، من أجل التركيز على "المعركة الحقيقية لحياتنا"، التي أقرها بالإجماع قرار مجلس الأمن 2532 الصادر في 1 تموز/يوليو، الذي يدعو إلى "وقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة على جدول أعماله". ونحن نؤيد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إلغاء العقوبات المفروضة على البلدان لضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي لفيروس كورونا "كوفيد-19". كما نلتزم بمواصلة جهودنا لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. عندما ينهار السلام والنسيج الاجتماعي ويؤدي إلى التطرف والتطرف العنيف، يجب أن تكون احتياجات الضحايا أولوية. إننا نحث مجلس الأمن الدولي على دعم الإجراءات المتخذة في البلدان التي تواجه هاتين الآفتين للقضاء عليهما.

(10) يجب أن تظل الجهود الإنسانية غير مسيسة، وأن تركز على الشعب، وتستجيب للاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، بالإضافة إلى الاستجابة للعمر والإعاقة، وتستند إلى مبادئ الإنسانية، والحياد، والاستقلالية، والنزاهة. ويشمل ذلك الاعتراف بالميثاق العالمي بشأن الهجرة واللاجئين وتطبيقه. نحن بحاجة إلى تعزيز استجابتنا الجماعية للنزوح القسري، والحفاظ على الزخم الذي يولده المنتدى العالمي للاجئين. ومع استمرار تزايد أعداد المشردين داخلياً، يتعين علينا إيجاد سبل أكثر فعالية لمعالجة النزوح الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى جهدنا الجماعي لوضع حد للوضع حد لانعدام الجنسية وحماية الفئات الضعيفة في حالات النزاع، خاصة الآن، خلال فترة الوباء.

(11) لا يفرق فيروس كورونا بين رجل وامرأة ويتطلب استجابة تراعي الفوارق بين الجنسين. وتبين أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالحجر الصحي وتدابير العزل والأزمة الاقتصادية. إنهم أكثر عرضة للإساءة الجسدية واللفظية المحلية، ويكافحون من أجل الحصول على الرعاية الطبية الطارئة، ويواجهون عبئاً متزايدًا لرعاية الأطفال والمسنين، وهم أكثر عرضة من الرجال لفقدان العمل والدخل. ندعو إلى وضع سياسات حماية قائمة على النوع الاجتماعي للنساء والفتيات على وجه السرعة.

(12) نتذكر أن النضال من أجل المساواة بين الجنسين استغرق عدة عقود. ونؤكد أن المساواة بين الجنسين ليست مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان، ولكنها أيضاً أساس ضروري لعالم سلمي ومزدهر ومستدام. في حين أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق المساواة بين الجنسين، فإننا قلقون من أننا قد نواجه الآن نكسات. إننا نحث جميع البلدان على توخي الحذر، وندعو المجتمع الدولي إلى الاستفادة من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر بيجين للدفاع عن المساواة بين الجنسين بجميع أشكالها ومظاهرها وحمايتها. من جانبنا، بصفتنا رؤساء برلمانات ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، سنعمل على تحقيق مشاركة كاملة وفعالة ومتساوية للمرأة في البرلمانات وجميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك في المناصب القيادية، ونبذل قصارى جهدنا لضمان تجسيد البرلمانات بالكامل للمساواة بين الجنسين في هياكلها وعملياتها وأساليب عملها، وإزالة جميع الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة.

(13) نحن ندرك أكثر من أي وقت مضى الدور الحاسم الذي يجب أن يقوم به الشباب في برلماناتنا وجميع مؤسسات الدولة. نحن بحاجة ماسة إلى تسخير طاقاتهم الإيجابية وابتكاراتهم، وفي غضون ذلك، تجديد مؤسساتنا. نلتزم بتسريع العمل للحد من التمثيل الناقص المزمن للشباب في البرلمان والعمليات البرلمانية وكذلك في جميع مؤسسات الدولة الأخرى. نجدد تعهدنا بأن نبذل قصارى جهدنا لجعل السياسة مفتوحة حقاً للشبان والشابات وتسهيل انتخابهم للبرلمانات في عدد أكبر.

(14) نحن ملتزمون بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أيضاً خلال مكافحة الوباء. في حين أنه من المنطقي وضع قيود للحد من انتشار فيروس كورونا، قد يكون من الضروري وضع التدابير قانونية ومتناسبة ومؤقتة وخاضعة للرقابة القضائية والبرلمانية. ونؤكد أنه لا يجب استخدامها كذريعة لتقويض وتقييد تمتع الجميع بحقوق الإنسان. إن استجابتنا للوباء يجب أن تقوم على أسس دستورية في كل بلد لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. نتذكر أن الديمقراطية تقوم على سيادة القانون وممارسة حقوق الإنسان. في دولة ديمقراطية، لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمام القانون.

(15) نحن ندرك أن الديمقراطيات في كل مكان تواجه تحديات خطيرة ونتعهد ببذل قصارى جهدنا لدعم القيم الجوهرية للديمقراطية التي يدعمها برلمان يعمل بشكل جيد. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد مبادئ الإعلان العالمي للديمقراطية. إن برلماناتنا مؤسسات وطنية سيادية ومستقلة يعكس كل منها تاريخ بلادها وتراثها الثقافي، والقيم، والأعراف. كل برلمان مختلف، ومع ذلك فإنهم يشتركون في الطموح لضمان أن إرادة الشعب تشكل أساس الحكومة والحكم الديمقراطي. لديهم جميعاً تفويض لمحاسبة الحكومة نيابة عن الشعب. لذلك، نحن ملتزمون أيضًا بمواصلة العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن المؤسسات الفعالة والشفافة والخاضعة للمساءلة، وعلى اتخاذ القرارات المستجيبة والشاملة والتشاركية والتمثيلية.

(16) نؤكد على الأهمية الحاسمة التي تجعل جميع البرلمانات قادرة على تنفيذ دورها الدستوري بحيث يتم إشراك الناس ويكون لهم دور في صنع القرار، وبالتالي ضمان رفاههم وتعزيز الديمقراطية. علاوة على ذلك، نحن ندرك أن ثقة الجمهور في مؤسسات الحوكمة تحتاج إلى أن تكتسب من خلال العمل والمشاركة الدؤوبة، وأن برلماناتنا يجب أن تكون القدوة. ندعو جميع البرلمانات إلى إجراء فحص دقيق لأدائها واستجابتها خلال الوباء والاستفادة من الدروس المستفادة لخدمة الناس بشكل أفضل. وهذا يشمل الاستفادة بشكل أفضل من تكنولوجيا المعلومات وإيجاد طرق جديدة وفعالة للتعامل مع المواطنين. وزيادة تعزيز مشاركتهم النشطة في الحكم الديمقراطي. وفي هذا الصدد، نشجع أيضاً على تبادل أفضل الممارسات بين البرلمانات في استخدام التدابير المبتكرة. ونحن ملتزمون بتثقيف المواطنين حول كيفية استخدام صوتهم وضمان مشاركتهم الكاملة في صنع القرار العام. ولذلك ينبغي أن نعزز الأنشطة التعليمية الرامية إلى تقريب البرلمانات من سكانها، ولا سيما الشباب الذين يطالبون بمشاركة أكبر في الحياة السياسية.

(17) يتميز عالمنا بالتغير التقني السريع. تملك التكنولوجيا الجديدة القدرة على توسيع الفجوة الرقمية بالإضافة إلى خلق العديد من الفرص. لكن يطرح ذلك أيضاً قضايا إثنية وقضايا حقوق، مثل التقدم التقني بما في ذلك تطور الذكاء الاصطناعي من دون ضمانات مناسبة، واللذين يؤثران على خصوصية المواطنين وقد يؤديان إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. ومن الضروري ضمان أن التغيرات التقنية تخدم البشرية ولا تستخدم كسلاح لتقويض كرامة الإنسان وقدره. نحن مقتنعون بضرورة الاستفادة من الابتكار والتطور التقنيين لمصلحة الجميع. ينبغي على برلماناتنا بناء الجسور مع الأوساط العلمية وجعلها أولوية لمواكبة التطورات، ومتابعة عملية وضع السياسات على النحو القائم على الأدلة لصالح البشرية.

(18) نشدد على أن احترام القانون الدولي هو أساس النظام العالمي القائم على التضامن والتعاون. لا ينبغي السماح بانتهاكات القانون الدولي. ينبغي أن تسترشد العلاقات بين الدول بمبادئ التعايش السلمي: احترام السلامة والسيادة الإقليمية للدول، والالتزام بالسلام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والمساواة والمنفعة المتبادلة. ينبغي على الدول الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية في جميع الميادين، بما فيها نزع السلاح وعدم انتشاره؛ ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والإتجار بالبشر؛ وحماية المهاجرين، واللاجئين، والمشردين داخلياً؛ والمناخ؛ والتجارة؛ وحقوق الإنسان. وبصفتنا برلمانيين، علينا اتخاذ إجراءات متضافرة لتجنب تصعيد النزاعات، والمساعدة في بناء جسور الحوار والتعاون، وضمان أن الدولة تعمل وتتصرف في امتثال تام مع القانون الدولي.

(19) أكدت المؤتمرات العالمية السابقة لرؤساء البرلمانات أن النظام متعدد الأطراف لم يعد يستطيع أن يستغني عن مشاركة البرلمانات، وعبرت عن طموحها في توفير بُعد أكثر ديمقراطياً، وشاملاً، ومستداماً. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي البرلمانات دوراً أساسياً في ترجمة الالتزامات الدولية إلى وقائع وطنية من خلال التشريع، ومخصصات الموازنة، والرقابة. من أجل أن تكون تعددية الأطراف فعالة، ينبغي أن تستند على اتفاقات قابلة للإنفاذ، ومجهزة بآليات المساءلة الوطنية والدولية. تندرج المساءلة في صميم جميع ما تقوم به البرلمانات وهي جزء من ولايتنا الدستورية. لذلك، نحن نؤمن بشدة أنه يمكن لبرلماناتنا أن تساعد في توفير المساءلة كامتداد طبيعي للتفاعل مع الأمم المتحدة. إن مشاركتنا في الساحة الدولية وداخل منظومة الأمم المتحدة ستعزز وتوطد شرعية الأمم المتحدة بوصفها هيئة عالمية نكون فيها "نحن الشعوب" بالفعل شعوب الأمم المتحدة كما هو معلن في ميثاقها. وأخيراً وليس آخراً، يمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تكون فعالة في جهودها الرامية لتعزيز الثقة، والتفاهم، والتعاون بين الأمم.

(20) نحن مقتنعون بأن الاتحاد البرلماني الدولي، بصفته المنظمة العالمية للبرلمانات، هو الهيئة الدولية الأكثر ملاءمة لمساعدتنا في بناء علاقة مفيدة وتوطيدها بين البرلمانات في الأمم المتحدة. إنه منظمتنا العالمية للبرلمانات، ونطالب جميع برلماناتنا بالمساعدة في تعزيز الاتحاد البرلماني الدولي، وزيادة تعزيز شراكته الاستراتيجية مع الأمم المتحدة. نشدد على أن الاتحاد البرلماني الدولي هو منظمة سياسية برلمانية، عليه أن يتمتع بقيادة، واتجاه، ورقابة برلمانية أقوى.

(21) نحن مصممون في التزامنا بالعمل في سبيل مصلحة الشعب وكوكب الأرض – من أجل تمثيل شعوبنا بطريقة فعالة لتعزيز آمالهم وتطلعاتهم، وإحراز التقدم والحلول. نلتزم أيضاً بدعم تعددية الأطراف وإعادة تنشيطها، مع بُعد برلماني أقوى. بينما يكافح العالم وباءً ذات أبعاد أسطورية يمكن معالجته فقط عندما تعمل جميع البلدان معاً وبالتضامن، ينبغي على البرلمانات تأدية دور أساسي من خلال مجالي التشريع والرقابة.

(22) نتعهد بنقل هذا الإعلان إلى برلماناتنا وبتقديم تقرير عن الإجراءات المتخذة لمتابعة الوفاء بالتزاماتنا. سنقوم بواجبنا لتقديم مثال على القيادة البرلمانية في سبيل تعددية أطراف فعالة أكثر تحقق السلام والتنمية المستدامة للشعب ولكوكب الأرض. نطلب من رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي تقديم هذا الإعلان إلى الأمم المتحدة ضمن إطار الذكرى السنوية الـ75 للأمم المتحدة.

الجمهورية التشيكية وهنغاريا: تحفظ على الفقرة 10 (الميثاق العالمي بشأن الهجرة واللاجئين)

ليتوانيا والسويد: تحفظ على الفقرتين 4 (مفهوم "حقوق الجميع")، 7 (مفهوم "التعاون المتكافئ") والفقرة 18 (مبادئ التعايش السلمي)

أرمينيا: التحفظ على الفقرة 18 (مبادئ التعايش السلمي)

أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا: تحفظ على صياغة الإعلان ككل، على ضوء الدور المحايد لرؤساء البرلمانات ضمن أنظمتهم السياسية.

ألمانيا: تحفظ على الإعلان بالكامل

Virtual 2020 **Vienna 2021**

5th World Conference of Speakers of Parliament

Parliaments for peace, people and planet #5WCSP

19-20 August

Download the group picture

Read the Declaration

Watch the recording

The Fifth World Conference of Speakers of Parliament will build on the outcomes from the previous sessions (see below) and further reinforce the parliamentary dimension of global governance. It is being organized in close cooperation with the Parliament of Austria and the United Nations, under the overall theme of Parliamentary leadership for more effective multilateralism that delivers peace and sustainable development for the people and planet.

Preparations for the Speakers' Conference are guided by a Preparatory Committee, chaired by the IPU President, composed of parliamentary leaders, representatives of the IPU Executive Committee, the Bureau of Women Parliamentarians and the Forum of Young Parliamentarians, the Secretary General of the IPU, and the high-level representative of the UN Secretary-General. The first Preparatory Committee for the Fifth Conference of Speakers was held in Geneva from 8 to 9 February 2019.

Background

The first Conference of Presiding Officers of National Parliaments took place in August 2000 at the United Nations Headquarters in New York, just a few days prior to the Millennium Summit of Heads of State and Government. Organized with the full support of the United Nations, the conference concluded with a Declaration entitled The Parliamentary Vision For International Cooperation at the Dawn of the Third Millennium. With this Declaration, the Presiding Officers of the world's parliaments committed themselves and their institutions to join forces with the United Nations to help address the tremendous challenges facing the world community. The commitment of Member States for greater cooperation with the world of parliaments was embedded in the final declaration of the 2000 Summit, known as the Millennium Declaration. This declaration calls, inter alia, for the United Nations to work with national parliaments, through the IPU, in the pursuit of peace and security, economic and social development, international law and human rights, democracy, and gender issues.

Subsequent World Conferences were held every five years in conjunction with the United Nations:

- Second World Conference of Speakers of Parliament (UN Headquarters in New York, 7-9 September 2005) – see outcome Declaration on *Bridging the democracy gap in international relations: A stronger role for parliament*
- Third World Conference of Speakers of Parliament (UN Office at Geneva, 19-21 July 2010) – see outcome on *Parliaments in a world of crisis: Securing global democratic accountability for the common good*
- Fourth World Conference of Speakers of Parliament (UN Headquarters in New York, 31 August – 1 September 2015) – see outcome on *Placing democracy at the service of peace and sustainable development: Building the world the people want*

Documents in Spanish (the translation is the responsibility of the GRULAC Secretariat) / Documentos en español (La traducción es responsabilidad de la Secretaría del GRULAC)

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

UN75 2020 AND BEYOND | SHAPING OUR FUTURE TOGETHER

REPUBLIC OF AUSTRIA
Parliament

Fifth World Conference of Speakers of Parliament

Virtual meeting, 19 and 20 August 2020
In-person conference, 2021 in Vienna

Declaration

on parliamentary leadership for more effective multilateralism that delivers peace and sustainable development for the people and planet

Declaration adopted by consensus* by the Speakers of parliament and the President of the Inter-Parliamentary Union

(1) We, the Speakers of parliament, stand with our fellow parliamentarians and citizens at a defining moment in global history. The COVID-19 pandemic is a health emergency of unprecedented global proportions, affecting all manner of peoples, societies and economies. The pandemic knows no borders: it is an unprecedented crisis, whose impact is felt at all levels. The pandemic has evolved into one of the greatest challenges we face as a community of nations since the Great Depression and the Second World War. Countries everywhere have taken extraordinary measures, including states of emergency, border closures and lockdowns, in an attempt to curb the deadly spread of the virus. What started as a health emergency has rapidly grown into an economic crisis with unfathomable numbers of people losing their jobs and the global economy shrinking to record levels. All countries face huge challenges in securing the health and well-being of their citizens. That said, the burden on developing countries is overwhelming.

(2) This global health crisis underscores the interdependent nature of our world today and the need for more effective multilateralism not only to lead the world out of crisis, but also to transform it for the better. International cooperation and multilateral action are needed now more than ever. We underscore that global challenges require global solutions. From that perspective alone, and especially as we work to overcome the current crisis, strengthening multilateralism and international solidarity is more important than ever before.

(3) We take this opportunity to reaffirm, in the strongest of terms, our belief in and support of the purposes and principles set out in the Charter of the United Nations. We are convinced that the United Nations is needed today more than ever and must remain the cornerstone of strong and effective global action. Parliaments should lead by example in defending multilateralism and a rules-based international order, firmly standing up for the international system built around the United Nations. We urge the international community to use wisely the unique opportunity that is offered by the 75th anniversary of the United Nations to reflect on how best to reform and strengthen the entire UN system.

E

* A limited number of delegations expressed reservations on the Declaration (see page 5 for more details).

(4) We are at a crossroads. The COVID-19 crisis will stand as a watershed in human development. We have a once-in-a-lifetime opportunity to reflect on how we want to live as societies and to take corrective action to forge a global community with a shared future for humankind; to build a world respectful of our environment that aims to increase investment in health and education as foundations of peaceful, prosperous and resilient societies; and to secure respect for the rights of all. As the world grapples with the Herculean task of recovering from the crisis, we urge all to work together to build more resilient, more inclusive, more sustainable and more caring societies.

(5) The 2030 Agenda for Sustainable Development and its 17 Sustainable Development Goals (SDGs) offer a common blueprint for achieving global development through international cooperation. We must strive to deepen the partnerships and strengthen the architecture that bring that blueprint to fruition. We recognize that north–south cooperation is an important means to realize that ambition, and that south–south cooperation is a complement, not a substitute, to north-south cooperation. Furthermore, we will continue to enhance south–south and triangular cooperation. We reaffirm the 2030 Agenda commitments. The current crisis has exposed the fragility of our societies and demonstrated, if ever it was needed, the urgency of eradicating poverty. With 2020 marking the start of the SDG Decade of Action, we therefore call on countries everywhere to take bold and transformative steps to turn this Agenda into reality. We pledge to redouble our efforts to help implement it fully and effectively through action in our respective parliaments.

(6) In response to the pandemic, we must make sure that medical expertise and critical supplies are deployed where they are needed the most, and that strong steps are taken in such key areas as prevention, detection, testing, treatment and tracing. Efforts need to be redoubled to share information, exchange experience and best practice, and pursue international cooperation on testing methods, clinical treatment, vaccines, and medical research and development. We call for greater support for developing countries, which have weaker public health systems and face more challenges in taking the recommended medical and financial measures to respond to the COVID-19 crisis: helping them build capacity must be a priority. We acknowledge and support the leading role of the World Health Organization at the vanguard of the fight against the coronavirus and more generally of global governance in health security and health emergency preparedness. In the same vein, we welcome the resolution on the COVID-19 response adopted by the 73rd World Health Assembly.

(7) As we address the economic consequences of the pandemic, the immediate priority is to prevent the world economy from falling further into recession. We need to enhance international macroeconomic policy coordination and maintain global financial markets, while protecting jobs and salaries, and making sure that all sectors of the economy can function. In the medium and longer term, the economy must be made to work for all to overcome growing inequality, combat climate change and achieve inclusive economic growth and social justice. We must work towards a green recovery and rethink our national and global economic models to operate within finite planetary boundaries and achieve human well-being understood as more than just material consumption. All parts of the economy need to be considered from these perspectives, including the extractive industries, fisheries and agriculture, manufacturing and service sectors. We acknowledge that, while women and youth are most vulnerable to economic downturns, they also hold the key to future economic renewal. We commit to promoting specific measures to ensure their economic empowerment and full inclusion in our economies. At the international level, efforts should be made to enhance the voice of emerging economies and developing countries in global decision-making, and to find sustainable solutions for heavily indebted countries. We support win–win cooperation and shared development through global and regional economic initiatives. We commit to a multilateral trading system that must be strengthened and centred on the World Trade Organization. In this context, we also acknowledge the importance of promoting a fair, equitable and non-discriminatory environment for foreign business.

(8) We underscore that it is not only urgent but also possible to tackle climate change in a meaningful way. The COVID-19 pandemic restriction measures imposed by most countries have a silver lining: that the use of less fossil-based energy brings a significant reduction in global carbon emissions. The path towards carbon reduction must form an important part of our future strategy in order to build more resilient societies, by transitioning towards a climate-neutral economy, protecting biodiversity and transforming the agro-food industry. This has the potential to rapidly

deliver jobs and growth and improve the way of life of all citizens everywhere. Enabling adequate access to safe drinking water should also be our goal. We therefore reaffirm the cardinal importance of the United Nations Framework Convention on Climate Change and the Paris Agreement, and urge all leaders to unflinchingly move ahead with implementation, including through appropriate mitigation and adaptation strategies.

(9) Today, peace is crucial to secure international cooperation and humanitarian assistance and to minimize the economic devastation of the pandemic around the world. The pandemic must not relegate peace and international security to secondary concerns. We therefore urge all warring parties to cease hostilities, comply fully with international law, humanitarian law and the principles of peaceful coexistence, and open a precious window for diplomacy under the leadership of the United Nations. We demand that the UN Secretary-General's call in March for a global ceasefire be heeded, in order to focus on "the true fight of our lives", which was unanimously endorsed by Security Council resolution 2532, issued on 1 July, calling for "a general and immediate cessation of hostilities in all cases on its agenda". We support the UN Secretary-General's call for the waiving of sanctions imposed on countries to ensure access to food, essential health supplies, and COVID-19 medical support. We commit to continuing our efforts to combat terrorism in all its forms and manifestations. When peace and social fabrics break down and give rise to radicalization and violent extremism, the needs of victims must be a priority. We urge the UN Security Council to support action taken in countries facing these two scourges to eradicate them.

(10) Humanitarian efforts must remain non-politicized, people-centred, responsive to the specific needs of women and girls, as well as age and disability responsive, and based on the humanitarian principles of humanity, neutrality, independence and impartiality. This includes recognizing and implementing the Global Compacts on migration and refugees. We need to strengthen our collective response to forced displacement, keeping up the momentum generated by the first Global Refugee Forum. As the numbers of internally displaced people continue to increase, we need to find more effective ways to address internal displacement. In addition, our collective effort is needed to put an end to statelessness and to protect vulnerable groups in conflict situations, especially now, during the pandemic.

(11) The coronavirus is not gender-blind and requires a gender-sensitive response. Women and girls are turning out to be disproportionately adversely affected by quarantines, isolation measures and the economic crisis. They are significantly more vulnerable to domestic physical and verbal abuse, struggle to access emergency medical attention, face a substantially increased burden of child and elderly care, and are more likely to lose employment and income than men. We call for gender-based protection policies to be put in place for women and girls urgently.

(12) We recall that the struggle for gender equality has taken many decades. We emphasize that gender equality is not only a fundamental human right, but also a necessary foundation for a peaceful, prosperous and sustainable world. While we are still far from achieving gender equality, we are concerned that we may now be facing setbacks. We urge all countries to be vigilant, and call upon the international community to avail itself of the 25th anniversary of the Beijing Conference to stand up for and protect gender equality in all its forms and manifestations. For our part, as Speakers of parliament and President of the Inter-Parliamentary Union (IPU), we will work towards achieving full, effective and equal participation of women in parliaments and all State institutions, including in positions of leadership, and do our best to ensure that parliaments fully embody gender equality in their structures, operations and working methods and that all barriers to women's participation in politics are removed.

(13) More than ever before, we are conscious of the crucial role that young people should assume in our parliaments and all State institutions. We need urgently to harness their positive energy and innovativeness and, in the process, rejuvenate our institutions. We commit to speeding up action to curb the chronic underrepresentation of young people in parliament and parliamentary processes as well as all other State institutions. We renew our pledge to do our utmost to make politics genuinely open to young women and men and to facilitate their election to parliaments in greater number.

(14) We are committed to the protection of human rights and fundamental freedoms also during the fight against the pandemic. While it may be necessary to put restrictions in place to curb the spread of the coronavirus, it is imperative that such measures be legal, proportional, temporary and subject to judicial and parliamentary oversight. We underscore that they must not be used as a

pretext to undermine and restrict the enjoyment of human rights by everyone. Our response to the pandemic must be constitutionally grounded in each country in order to guarantee respect for human rights and fundamental freedoms. We recall that democracy is founded on the primacy of the law and the exercise of human rights. In a democratic State, no one is above the law and all are equal before the law.

(15) We recognize that democracies everywhere face serious challenges and pledge to do our utmost to uphold the intrinsic values of democracy underpinned by a well-functioning parliament. In this context, we reaffirm the principles of the Universal Declaration on Democracy. Our parliaments are sovereign, independent national institutions, each of which reflects their country's history, cultural heritage, values and customs. Each one is different, yet they all share the ambition to ensure that the will of the people forms the basis of government and democratic governance. They all have a mandate to hold government to account on behalf of the people. We are therefore also committed to continue working to achieve the SDG targets on effective, transparent and accountable institutions, and on responsive, inclusive, participatory and representative decision-making.

(16) We affirm the crucial importance that all parliaments be able to fulfil their constitutional role so that people are included and have a voice in decision-making, thus guaranteeing their well-being and strengthening democracy. Moreover, we recognize that public trust in the institutions of governance needs to be earned through tireless work and engagement, and that our parliaments must lead by example. We call on all parliaments to critically examine their functioning and response during the pandemic and to build on lessons learnt to serve the people better. This includes making better use of information technology and finding new and effective ways of engaging with citizens and further fostering their active participation in democratic governance. In this regard, we also encourage sharing of best practices among parliaments in the use of innovative measures. We are committed to educating citizens on how they can use their voice and ensuring their full participation in public decision-making. We should, therefore, strengthen educational activities aimed at bringing parliaments closer to their populations, especially to young people, who are calling for greater participation in political life.

(17) Our world is characterized by rapid technological change. New technologies have the potential to widen the existing digital divide as well as creating many opportunities. This raises major ethical and rights issues, such as unregulated technological progress, including the advancement of artificial intelligence without appropriate safeguards, which affects the privacy of citizens and may exacerbate existing inequalities. It is vital to ensure that technological changes serve humanity and are not used as a weapon to undermine human dignity. We are convinced of the need to harness technological innovation and development for the good of all. Our parliaments must build bridges with the scientific community and make it a priority to keep abreast of developments for the good of humanity.

(18) We underscore that respect for international law is the bedrock of a world order based on solidarity and cooperation. Violations of international law must not be tolerated. Relations between States must be guided by the principles of peaceful coexistence: respect for territorial integrity and sovereignty of States, mutual non-aggression, non-interference in each other’s internal affairs, equality and mutual benefit. States must comply with their obligations under international agreements in all areas, including disarmament and non-proliferation; combating terrorism, violent extremism and people trafficking; protection for migrants, refugees and the internally displaced; climate; trade; and human rights. As parliamentarians, we must take concerted action to avoid the escalation of conflicts, help build bridges of dialogue and cooperation, and ensure that the State operates and acts in full compliance with international law.

(19) Previous World Conferences of Speakers of Parliament have asserted that the multilateral system can no longer dispense with the participation of parliaments and have spelt out the ambition to bring a more democratic dimension to international decision-making and cooperation through parliamentary participation. Decisions taken in a multilateral framework in which the voice of our parliaments is heard are more democratic, inclusive and sustainable. Moreover, parliaments have an essential role in translating international commitments into national realities through legislation, budgetary allocations and oversight. To be effective, multilateralism must be underpinned by enforceable agreements and equipped with strong national and international accountability mechanisms. Accountability goes to the very heart of what all parliaments do and is part of our

constitutional mandate. We firmly believe, therefore, that our parliaments can help provide accountability as a natural extension of our interaction with the United Nations. Our engagement in the international arena and within the UN system will advance and strengthen the legitimacy of the United Nations as a global body in which “We the Peoples” are indeed the peoples of the United Nations as proclaimed in its Charter. Last but certainly not least, parliamentary diplomacy can be instrumental in efforts to foster trust, understanding and cooperation among nations.

(20) We are convinced that, as the world organization of parliaments, the IPU is the international body best suited to help us build and consolidate a meaningful relationship between parliaments and the United Nations. It is our world organization of parliaments, and we call on all our parliaments to help strengthen the IPU and further enhance its strategic partnership with the United Nations. We underscore that the IPU is a parliamentary political organization which must be endowed with stronger parliamentary leadership, direction and control.

(21) We are resolute in our commitment to work for the good of the people and the planet – to represent our peoples effectively in order to advance their hopes and aspirations and deliver progress and solutions. We also commit to upholding and revitalizing multilateralism, with a strong parliamentary dimension. As the world struggles with a pandemic of epic proportions that can be addressed only if all countries work together and in solidarity, parliaments, through their law-making and oversight functions, have a pivotal role to play.

(22) We undertake to convey this Declaration to our parliaments and to report on action taken to follow through on our commitments. We will do our part to exemplify parliamentary leadership for more effective multilateralism that delivers peace and sustainable development for the people and the planet. We ask the President of the IPU to present this Declaration to the United Nations in the context of the UN75 Summit.

Czech Republic and **Hungary**: Reservation on paragraph 10 (Global Compacts on migration and refugees).

Lithuania and **Sweden:** Reservation on paragraphs 4 (concept of “rights of all”), 7 (concept of “win-win cooperation”) and 18 (principles of peaceful coexistence).

Armenia: Reservation on paragraph 18 (principles of peaceful coexistence).

Australia, Canada and **New Zealand:** Reservation on the wording of the Declaration as a whole, in light of the impartial role of Speakers in their respective political systems.

Germany: Reservation on the Declaration as a whole.